

شركة صناديق المؤشرات
" شركة مساهمة مصرية "

القوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢
و كذا تقرير مراقبي الحسابات

وحيد عبدالغفار وشركاه – بيكر تيللي
محاسبون قانونيون ومستشارون

رزق وديد رزق الله
محاسب قانوني

صفحة	الفهرس
١	تقرير مراقبي الحسابات
٢	قائمة المركز المالي
٣	قائمة الدخل
٤	قائمة الدخل الشامل
٥	قائمة التغير في حقوق الملكية
٦	قائمة التدفقات النقدية
٢٣-٧	ملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية

تقرير مراقبي الحسابات

السادة / مساهمي شركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية
راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية مدير الاستثمار عن القوائم المالية
هذه القوائم المالية مسئولية مدير الاستثمار "شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار"، فمدير الاستثمار مسئول عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية مدير الاستثمار تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات
تتخصص مسئوليتنا على إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام مدير الاستثمار بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية لدى مدير الاستثمار. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة مدير الاستثمار وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠٢٢، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك "مدير الاستثمار" حسابات مالية منتظمة لشركة الصندوق تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق (نشرة الاكتتاب) على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. كما أنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وتعديلاتها وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

مراقبي الحسابات

طارق صلاح سيد
بيكر تيللي
وحيد عبدالغفار وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

رزق وديد رزق الله
بيكر تيللي
رزق وديد رزق الله
محاسب قانوني

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي - في ٣١ مارس ٢٠٢٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	إيضاح	(جميع المبالغ بالجنيه المصري)
الأصول			
٤٢ ٧٣٠ ٥٧٢	٤٠ ٢٤٣ ٧٦١	٩	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم
٥٨٠ ٢٤٦	٤٦٣ ٠٤٩	١٠	نقدية بالبنوك
٢٠٦ ١٩٥	٦ ١٧٨	١١	أرصدة مدينة أخرى
<u>٤٣ ٥١٧ ٠١٣</u>	<u>٤٠ ٧١٢ ٩٨٨</u>		إجمالي الأصول
حقوق الملكية			
٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣	رأس المال المدفوع
٢٧ ٣٤٧ ٤٥٩	٢٧ ٣٤٧ ٤٥٩		وثائق استثمار أخرى
٣٢ ٣٤٧ ٤٥٩	٣٢ ٣٤٧ ٤٥٩		إجمالي وثائق الاستثمار المصدرة والمدفوعة
١٠ ٨٤٤ ٠٦٧	٨ ١٠٣ ٦٧١		أرباح مرحلة
<u>٤٣ ١٩١ ٥٢٦</u>	<u>٤٠ ٤٥١ ١٣٠</u>	١٤	إجمالي حقوق الملكية
الالتزامات			
٣٢٥ ٤٨٧	٢٦١ ٨٥٨	١٢	أرصدة دائنة أخرى
٣٢٥ ٤٨٧	٢٦١ ٨٥٨		إجمالي الالتزامات
<u>٤٣ ٥١٧ ٠١٣</u>	<u>٤٠ ٧١٢ ٩٨٨</u>		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٣ تمثل جزء متمم للقوائم المالية

مدحت فتحى
مدير العمليات
شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار
مدير الاستثمار

أسامة رشاد الحنفى
عضو مجلس الإدارة التنفيذي
شركة صناديق المؤشرات
الجهة المؤسسة

القاهرة في: ١٨ مايو ٢٠٢٢

تقرير مراقبى الحسابات مرفق.

شركة صناديق
المؤشرات ش.م.م
Exchange Traded
Funds Co. S.A.E

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	إيضاح	
(١ ٧٥٧ ٥٢٤)	(٢ ٧٥٩ ٤١٦)		صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية
٤١٧ ٠٩١	(١٠٢ ٢١١)		صافي (خسائر) ارباح بيع أوراق مالية
١٧ ٢٥٨	٤ ٧١٦		توزيعات أرباح أسهم
٦٦	٧٨٥		فوائد وعوائد دائنة
(٢ ٨٥٩)	٢٤٤ ٩٢٠		فروق تقييم عملة
(١ ٣٢٥ ٩٦٨)	(٢ ٦١١ ٢٠٦)		إجمالي الخسائر
			يخصم : المصروفات
٤٣ ١١٧	٤٥ ٧٥١	١٧،٤	أتعاب مدير الاستثمار
٤ ٧٣٥	٥ ٠٨٣	١٧،٥	عمولة شركة خدمات الإدارة
٩٠٠	٩١٣	٦	عمولة حفظ أوراق مالية
٨٦٣	٢٣٦		ضرائب على توزيعات أرباح الأسهم
٧٠ ٥٦٧	٧٧ ٢٠٧	١٦	مصروفات إدارية وعمومية
١٢٠ ١٨٢	١٢٩ ١٩٠		إجمالي المصروفات
(١ ٤٤٦ ١٥٠)	(٢ ٧٤٠ ٣٩٦)		صافي خسائر الفترة
(٠،٤١)	(٠،٨١)	١٥	نصيب الوثيقة في الخسائر

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٣ تمثل جزء متمم للقوائم المالية

شركة صناديق
المؤشرات ش.م.م
Exchange Traded
Funds Co. S.A.E

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢١	
(٢ ٧٤٠ ٣٩٦)	(١ ٤٤٦ ١٥٠)	صافي خسائر الفترة
—	—	الدخل الشامل الآخر
(٢ ٧٤٠ ٣٩٦)	(١ ٤٤٦ ١٥٠)	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٣ تمثل جزء متمم للقوائم المالية

شركة صناديق
المؤشرات ش.م.م
Exchange Traded
Funds Co. S.A.E

شركة صندوق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

الإجمالي	أرباح مرحلة	إجمالي وثائق الاستثمار	وثائق استثمار أخرى	رأس المال	
٤٠.٧٥٦.١٩٨	٧.٠٦٥.٠٨٨	٣٣.٦٩١.١١٠	٢٨.٦٩١.١١٠	٥.٠٠٠.٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١
١٨٤.٥٩٧	--	١٨٤.٥٩٧	١٨٤.٥٩٧	--	وثائق مصدرة خلال الفترة
(٣.٨٣٣٥)	--	(٣.٨٣٣٥)	(٣.٨٣٣٥)	--	وثائق مستردة خلال الفترة
(١.٤٤٦.١٥٠)	(١.٤٤٦.١٥٠)	--	--	--	صافي (خسائر) الفترة
٣٩.١٨٦.٣١٠	٥.٦١٨.٩٣٨	٣٣.٥٦٧.٣٧٢	٢٨.٥٦٧.٣٧٢	٥.٠٠٠.٠٠٠	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢١
٤٣.١٩١.٥٢٦	١٠.٨٤٤.٠٦٧	٣٢.٣٤٧.٤٥٩	٢٧.٣٤٧.٤٥٩	٥.٠٠٠.٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢
--	--	--	--	--	وثائق مصدرة خلال الفترة
--	--	--	--	--	وثائق مستردة خلال الفترة
(٢٧٤.٠٣٩٦)	(٢٧٤.٠٣٩٦)	--	--	--	صافي (خسائر) الفترة
٤٠.٤٥١.١٣٠	٨.١٠٣.٦٧١	٣٢.٣٤٧.٤٥٩	٢٧.٣٤٧.٤٥٩	٥.٠٠٠.٠٠٠	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٢

شركة صندوق
المؤشرات ش.م.م
Exchange Traded
Funds Co. S.A.E

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٣ تمثل جزء منم للقوائم المالية

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	إيضاح
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
(١ ٤٤٦ ١٥٠)	(٢ ٧٤٠ ٣٩٦)	صافي (خسائر) الفترة
١ ٧٥٧ ٥٢٤	٢ ٧٥٩ ٤١٦	تسويات لمطابقة صافي الخسائر مع صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٣١١ ٣٧٤	١٩ ٠٢٠	صافي التغير في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(٥٧١ ٥٠٦)	(٢٧٢ ٦٠٥)	أرباح التشغيل قبل التغير في الأصول والالتزامات
١٠٧ ٥١١	٢٠٠ ٠١٧	التغير في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - أسهم
٣٧ ٦٦٢	(٦٣ ٦٢٩)	التغير في أرصدة مدينة أخرى
(١١٤ ٩٥٩)	(١١٧ ١٩٧)	التغير في أرصدة دائنة أخرى
		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
١٨٤ ٥٩٧	--	المحصل من إصدار وثائق الاستثمار خلال الفترة
(٣٠٨ ٣٣٥)	--	المدفوع في استرداد وثائق الاستثمار خلال الفترة
(١٢٣ ٧٣٨)	--	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية
(٢٣٨ ٦٩٧)	(١١٧ ١٩٧)	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٤٨٠ ٢٢٥	٥٨٠ ٢٤٦	النقدية وما في حكمها في بداية الفترة
٢٤١ ٥٢٨	٤٦٣ ٠٤٩	النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة
ويتمثل رصيد النقدية وما في حكمها فيما يلي:		
٢٤١ ٥٢٨	٤٦٣ ٠٤٩	١٠ حسابات جارية
٢٤١ ٥٢٨	٤٦٣ ٠٤٩	النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٣ تمثل جزء متمم للقوائم المالية

شركة صناديق
المؤشرات ش.م.م
Exchange Traded
Funds Co. S.A.E

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية" بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٤ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية، بإنشاء شركة صندوق مؤشر (EGX ٣٠ Index ETF) هو صندوق مؤشر مفتوح بمبلغ ١٠ مليون جنيه مصري عند التأسيس مقسم علي مليون وثيقة بقيمة اسمية ١٠ جنيه مصري للوثيقة ويجوز زيادة حجم الصندوق، مع مراعاة أنه في حالة زيادة حجم الصندوق لأكثر من ٥٠ ضعف المبلغ المجنب من الشركة المؤسسة لحساب الصندوق بعد الرجوع للهيئة مع مراعاة الالتزام بأحكام المادة (١٤٧) من لائحة قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ هذا وقد خصص للجهة المؤسسة ٥٠٠ ألف وثيقة بقيمة اسمية ٥ مليون جنيه مصري، بموجب ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٦٩٧) في ٢٢ يوليو ٢٠١٤، ويهدف الصندوق إلي تحقيق عائد يوازي عائد مؤشر EGX ٣٠ حيث يستثمر الصندوق أمواله في محفظة من الأسهم مطابقة للمؤشر من حيث الأسهم ونسب الاستثمار مع وجوب الالتزام بالقواعد التنظيمية لصناديق المؤشرات المتداولة الصادرة من البورصة المصرية.

تم التعاقد مع شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار وهي شركة مساهمة مصرية مؤسسة وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال والمرخص لها بترخيص رقم (٣١٩) لتقوم بمهام مدير الاستثمار.

بلغ عدد الوثائق عند الاكتتاب والتخصيص ١٠٠٠٠٠٠ وثيقة (فقط مليون وثيقة) القيمة الاسمية للوثيقة ١٠ جنيه مصري (عشرة جنيهات مصرية لا غير) بإجمالي مبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (عشرة مليون جنيهاً مصرية لا غير) خصص منها لشركة صناديق المؤشرات ٥٠٠٠٠٠ وثيقة (خمس مائة ألف وثيقة) بقيمة إجمالية ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (خمس مليون جنيهاً مصرية لا غير) ولا يجوز للشركة استرداد قيمتها أو التصرف فيها قبل انتهاء مدة الصندوق إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة مسبقاً هذا وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقل القدر المكتتب فيه من المؤسسين في الصندوق عن مبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (خمس مليون جنيهاً مصرية لا غير) أو نسبة ٢٪ من إجمالي الوثائق التي يصدرها الصندوق أيهما أكثر.

يشترك حملة وثائق الاستثمار في الصندوق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق وكذا فيما يتعلق بصافي أصول الصندوق عند التصفية.

تبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التي تتقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط وحتى تاريخ انتهاء السنة المالية التالية.

تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الإدارة في ١٨ مايو ٢٠٢٢ .

٢- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

١٠٢ أسس إعداد القوائم المالية

أ - الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية.

ب - أسس القياس

تثبت الأصول والالتزامات المالية التي تقيم من خلال الأرباح والخسائر بقائمة الدخل بالقيمة العادلة وبالنسبة لباقي الأصول والالتزامات المالية يتم تقييمها بطريقة التكلفة المستهلكة.

ج - عملة التعامل و عملة العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

١-٢ أسس إعداد القوائم المالية (تابع)

د - استخدام التقديرات و الحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام إدارة الصندوق باستخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على السياسات المحاسبية المطبقة، وكذا التقديرات المتعلقة بقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، وتعتمد تلك التقديرات والافتراضات على الخبرة التاريخية وكذلك على عوامل أخرى متعددة تعتبر مناسبة في ضوء الظروف المحيطة، وقد تختلف النتائج التي يتم تقديرها على أساس الحكم الشخصي لقيم الأصول والالتزامات المالية عن النتائج الفعلية لتلك الأصول والالتزامات، ويتم مراجعة تلك التقديرات بصفة دورية وتثبت التغيرات الناتجة عن مراجعة التقديرات في السنة التي يحدث فيها التغير في تلك التقديرات. وحيث أن الصندوق يستثمر أمواله في أسهم مدرجة في سوق الأوراق المالية ويتم التداول عليها بشكل نشط فإن قدر التقديرات والحكم الشخصي ليس جوهرياً.

٢-٢ أهم التغييرات في السياسات المحاسبية

معياري المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية"

أدى تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١ إلى تغييرات في السياسات المحاسبية ولكن لم ينتج عنه تعديلات على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية كما في ٣١ مارس ٢٠٢١. حيث لم يكن هناك أي تأثير على أرصدة الأرباح المرحلة الافتتاحية في ١ يناير ٢٠٢١.

يحدد المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" متطلبات تحقق وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية باستثناء الحقوق والالتزامات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٩ "عقود الإيجار". ومع ذلك، فإن ذمم الإيجار المدينة المعترف بها من قبل المؤجر تخضع لمتطلبات إلغاء الاعتراف وانخفاض القيمة طبقاً لهذا المعيار، والذي يحل محل المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس".

الاعتراف الأولي

تعترف الشركة مبدئياً بالأصول والالتزامات المالية عندما تصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية.

تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية

يحتوي المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" على ثلاث فئات تصنيف رئيسية للأصول المالية: تقاس بالتكلفة المستهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يعتمد تصنيف الأصول المالية بموجب المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" بشكل عام على نموذج الأعمال الذي يتم فيه إدارة الأصل المالي وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة به.

يلغي المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" فئات المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" السابقة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والذمم المدينة والمتاحة للبيع. ومع ذلك، فإن المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" يحتفظ إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" لتصنيف وقياس الالتزامات المالية.

إضمحلال قيمة الأصول

يستبدل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" نموذج "الخسارة المتكبدة" في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" بنموذج "الخسائر الانتمائية المتوقعة" (ECL). ينطبق نموذج إضمحلال القيمة الجديد على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والعملاء.

بالنسبة لمديونيات العملاء التي انخفضت قيمتها، يتم تقدير خسائر الانتماء المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي طبقاً للعقد المبرم.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح لخسائر الائتمان. يتم قياسها مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقع استلامها، واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر (أي حجم الخسارة إذا كان هناك تعثر) يؤخذ في الاعتبار ويستند التقييم ذي الصلة إلى بيانات التأخير التاريخية المعدلة بواسطة عوامل محددة للعملاء والمعلومات المستقبلية التي تشمل عوامل الاقتصاد الكلي.

تحدد الشركة القيم المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على عدد أيام التأخير والتي يتم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر الخسارة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية".

ينتج عن محددات الخسائر الائتمانية المتوقعة (احتمالية التعثر - القيمة المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة - معدل الخسارة عند التعثر) ثلاثة سيناريوهات.

يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة على ثلاثة مستويات (الأساسي - الأفضل - الأسوأ) لجميع المراحل الثلاثة (١٢ شهراً وخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر).

يتم شطب مديونية العملاء (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك توقع معقول لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. هذا هو الحال بشكل عام عندما تقرر الشركة أن المستأجر ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يتم إجراء هذا التقييم على مستوى فردي لكل عميل. يتم تضمين عمليات استرداد المبالغ التي تم شطبها سابقاً ضمن "خسائر إضمحلال قيمة الأدوات المالية" في قائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الأخر.

يمكن أن تظل الأصول المالية التي تم شطبها خاضعة للإجراءات القانونية تطبيقاً لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

إلغاء الاعتراف

الأصول المالية

تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بأصل مالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم الشركة بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي بشكل كبير أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بجميع مخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

الالتزامات المالية

تلغي الشركة الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم الإغفاء من التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها. تقوم الشركة أيضاً بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بشكل جوهري، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام المالي الجديد بناءً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين المبلغ المسجل والمبلغ المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية محولة أو التزامات متحملة) في الربح والخسارة.

٣.٢ قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهرياً أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٤-٢ تقييم المعاملات بالعملة الأجنبية

- تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر السائد للعملة الأجنبية وقت إثبات المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية في تاريخ القوائم المالية على أساس السعر السائد للعملة الأجنبية في ذلك التاريخ، وتدرج الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

- يتم الاعتراف بأرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ضمن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي أرباح أو خسائر فروق العملة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بخلاف الأصول والالتزامات السابق تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بند مستقل بقائمة الدخل.

٥-٢ الأدوات المالية

السياسات المطبقة بعد ١ يناير ٢٠٢١

تصنيف وقياس الأصول المالية

تقوم الشركة بتبويب أصولها المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الأعمال الذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد. البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداء المالية.

أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع. هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بإجراء تقييم لنموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وآلية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة هذه الأصول المالية مع هذه الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول ؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة الشركة ؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر ؛

- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للشركة لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالي:

طرق القياس وفقاً لنموذج الأعمال

الأداة المالية

التكلفة المستهلكة

القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

أدوات حقوق الملكية لا ينطبق خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولي ولا القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم الرجوع فيه

أدوات الدين نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها المعاملة العادية لأدوات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع حقوق الملكية

إلغاء الاعتراف بالأصل المالي

تقوم الشركة بإلغاء إثبات الأصل المالي فقط عند:

- انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي،
- تحويل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي وتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي، أو الإبقاء على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي مع تحمل التزاماً تعاقدياً بدفع التدفقات النقدية إلى واحد، أو أكثر من المستلمين وتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي
- تحويل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي دون تحويل ولا إبقاء ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إذا لم تكن قد أبقت على السيطرة على الأصل المالي. أو
- الإبقاء على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، مع تحمل التزاماً تعاقدياً بأن تدفع التدفقات النقدية إلى واحد أو أكثر من المستلمين دون تحويل ولا إبقاء ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إذا لم تكن قد أبقت على السيطرة على الأصل المالي.
- وعند إلغاء إثبات أصل مالي في مجمله، فإن الفرق بين القيمة الدفترية (مقاساً في تاريخ إلغاء الإثبات) والمقابل المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله) يتم إثباته في قائمة الدخل.

إضمحلال قيمة الأصول المالية

تطبق الشركة منهجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تتطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تتطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبياً. بالنسبة لهذه الأصول، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً وتحسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان). خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية؛ بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

الالتزامات المالية

يتم تصنيف الالتزامات المالية عند الإثبات الأولي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة . ويتم إثبات تكاليف المعاملة المباشرة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عند تكبدها. يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة والتغيرات – بما في ذلك أي مصروف فائدة وتثبت في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر .

يتم قياس الالتزامات المالية غير المشتقة بداية بالقيمة العادلة ناقصاً أي تكاليف مباشرة متعلقة بالمعاملة . لاحقاً للإثبات الأولي يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

التصنيف والقياس اللاحق

تقوم الشركة بتصنيف جميع الالتزامات المالية كما تم قياسها في وقت لاحق بالتكلفة المستهلكة فيما عدا:

- الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.
- الالتزامات المالية التي تنشأ عند تحويل أصل مالي غير مؤهل للاستبعاد أو عند تطبيق طريقة المشاركة المستمرة.
- عقود ضمان مالي

يتم قياس جميع الالتزامات المالية للشركة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب التكلفة المستهلكة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الاقتناء والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي و يتم ادراج معدل الفائدة الفعلي كتكاليف تمويل في الربح أو الخسارة.

إلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية

يتم إلغاء أثبات الالتزامات المالية عندما يتم مصادق الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها . وعند استبدال التزام مالي موجود بأخر من نفس المقرض حسب شروط مختلفة تماماً أو عند تعديل شروط التزام حالي بشكل جوهري فإن مثل هذا الاستبدال أو التعديل يتم التعامل معه كإلغاء قيد للالتزام المالي الأصلي مع إثبات الالتزام الجديد. يتم إثبات الفرق ما بين القيمة الدفترية ذات الصلة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعندما يكون هناك نية لتسوية الأصول مع الالتزامات على أساس الصافي من أجل بيع الأصول وتسديد الالتزامات في آن واحد.

السياسات المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، وأصول مالية متاحة للبيع. تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئة التزامات مالية أخرى.

الأصول المالية والالتزامات غير المشتقة – الاعتراف والاستبعاد:

تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالقروض والمديونيات وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أولاً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهريّة. أو إذا لم تقيم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة على الأصل المحوّل، على أن تعترف فقط كأصل أو التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.

تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد. يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في المركز المالي عندما، فقط عندما تمتلك الشركة حالياً الحق القانوني القابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية اما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ او الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في ان واحد.

الأصول المالية غير المشتقة – القياس:

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الالتزامات المالية غير المشتقة – القياس:

يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر اذا تم تبويبه كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة او تم تبويبه عند الاعتراف الاولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الارباح او الخسائر عند تكبدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة اي مصروف فوائد في الارباح او الخسائر. الالتزامات المالية غير المشتقة الاخر يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصصا منها اي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الالتزام. بعد الاعتراف الاولي، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الاضمحلال في قيمة الأصول

السياسة المطبقة بعد ١ يناير ٢٠٢١

يستبدل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" نموذج "الخسارة المتكبدة" في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" بنموذج "خسائر الإنتمان المتوقعة" (ECL). ينطبق نموذج إضمحلال القيمة الجديد على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والعملاء.

بالنسبة لمديونيات العملاء التي إنخفضت قيمتها، يتم تقدير خسائر الإنتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة إستلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي طبقاً للعقد المبرم. الخسائر الإنتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح لخسائر الإنتمان. يتم قياسها مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة إستلامها، وإحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر (أي حجم الخسارة إذا كان هناك تعثر) يؤخذ في الاعتبار ويستند التقييم ذي الصلة إلى بيانات التأخير التاريخية المعدلة بواسطة عوامل محددة للعملاء والمعلومات المستقبلية التي تشمل عوامل الاقتصاد الكلي.

تحدد الشركة القيم المعرضة للخسائر الإنتمانية المتوقعة بناءً على عدد أيام التأخير والتي يتم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر الخسارة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية".

ينتج عن محددات الخسائر الإنتمانية المتوقعة (إحتمالية التعثر – القيمة المعرضة للخسائر الإنتمانية المتوقعة – معدل الخسارة عند التعثر) ثلاثة سيناريوهات.

يتم حساب الخسائر الإنتمانية المتوقعة المرجحة على ثلاثة مستويات (الأساسي – الأفضل – الأسوء) لجميع المراحل الثلاثة (١٢ شهراً وخسارة الإنتمان المتوقعة على مدى العمر).

يتم شطب مديونية العملاء (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك توقع معقول لإسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. هذا هو الحال بشكل عام عندما تقرر الشركة أن المستأجر ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يتم إجراء هذا التقييم على مستوى فردي لكل عميل. يتم تضمين عمليات إسترداد المبالغ التي تم شطبها سابقاً ضمن "خسائر إضمحلال قيمة الأدوات المالية" في قائمة الأرباح و الخسائر والدخل الشامل الأخر.

يمكن أن تظل الأصول المالية التي تم شطبها خاضعة للإجراءات القانونية تطبيقاً لإجراءات الشركة لإسترداد المبالغ المستحقة.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

الأصول المالية غير المشتقة

الأصول المالية غير المبوبة مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الأصل. تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
- اعادة جدولة مبالغ مستحقة للشركة بشروط لم تكن الشركة لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على إفلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.

اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية. بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية، تتضمن الأدلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة. وتعتبر الشركة أن الانخفاض بنسبة ٢٠٪ هام وأن مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك أدلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة. الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبياً يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معاً.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم الشركة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح أن الخسائر الفعلية من الأرجح أن تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية. يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الأصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الأرباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبرت الشركة أنه لا يوجد احتمالات حقيقية لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فإنه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة إذا انخفضت لاحقاً قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (الأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم إجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنوياً.

لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معاً إلى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد. يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية. يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. ويتم توزيعها أولاً لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

أ - التبويب

- تتضمن الأصول والالتزامات المالية التي تقيم من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ما يلي:
 - الأدوات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة، والالتزامات قصيرة الأجل الناتجة عن بيع أدوات مالية.
 - الأدوات المالية التي تم تصنيفها عند الاعتراف الأولى كأدوات مالية يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- ويتم هذا التبويب عند الاعتراف الأولى بها:

وثائق الاستثمار

يتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق استثمار البنوك الأخرى وشركات التأمين بالقيمة العادلة والتي تتمثل في آخر قيمة استردادية معلنة.

الأسهم

تدرج قيم الأسهم على أساس أسعار اقفال السارية في تاريخ القوائم المالية علي أنه يجوز في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن تقيم هذه الأوراق المالية وفقاً للمعالجة المحاسبية التي تتفق ومعايير المحاسبة المصرية طبقاً لما هو وارد بنشرة الاكتتاب.

ب - الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية

- يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأول في قائمة الدخل.
- لا يتم الاعتراف بالالتزامات المالية إلا عندما يفى طرف التعاقد بالالتزامات التعاقدية.
- ج - قياس الأصول والالتزامات المالية

القياس الأولي

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) وبالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي لا يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الأصول المالية أو إصدار الالتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول أو الالتزامات.

القياس اللاحق

- يتم قياس الأصول والالتزامات المالية - بعد الاعتراف الأولى - التي يتم تقييمها من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل.
- الأصول المالية المتمثلة في أنون الخزنة وشهادات الادخار والأرصدة المستحقة على السماسرة يتم إثباتها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية مخصصاً منها خسائر الاضمحلال في قيمة تلك الأصول إن وجدت.
- الالتزامات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، و يتم قياس الالتزامات المالية الناتجة من استرداد وثائق صناديق الاستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الاستردادية والتي تمثل حقوق حملة الوثائق في صافي أصول الصندوق.

د - أسس قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.
- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية وفي حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهرين فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية.
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة، ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.
- الاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار الأخرى الغير مقيدة في البورصة يتم قياسها على أساس نصيب الوثيقة في قيمة صافي أصول تلك الصناديق المعتمدة من مديري الاستثمار.

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٦-٢ اضمحلال قيم الأصول (Impairment)

- يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول المالية المثبتة بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة عند إعداد القوائم المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات على اضمحلال قيم تلك الأصول. وفي حالة وجود دليل على مثل هذا الاضمحلال فيتم إثبات الخسارة فوراً وتحميلها على قائمة الدخل ويتم تحديد مقدار تلك الخسارة بالفرق بين التكلفة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي.
- إذا ما ثبت خلال الفترات المالية التالية أن خسائر الاضمحلال المتعلقة بالأصول المالية والتي تم الاعتراف بها قد انخفضت وأنه يمكن ربط هذا الانخفاض بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال فإنه يتم رد خسائر الاضمحلال التي سبق الاعتراف بها أو جزء منها بقائمة الدخل.

٧-٢ الاستبعاد من الدفاتر

- يتم استبعاد الأصول المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية التي يحق بموجبها الحصول على التدفقات النقدية من الأصول المالية، ويتم استخدام طريقة متوسط التكلفة لتحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول المالية.
- يتم استبعاد الالتزامات المالية عند سداد أو انتهاء أو الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد المنشئ له.

٨-٢ النقدية وما في حكمها

- تتضمن النقدية وما في حكمها الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وكذا الاستثمارات في أذون الخزانة التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ اقتناؤها والتي يسهل تحويلها إلى كمية محددة من النقدية دون وجود مخاطر هامة لحدوث أى تغيير في القيمة و/ أو يتم الاحتفاظ بها بغرض مقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل وليس بغرض الاستثمار أو أى أغراض أخرى.

٩-٢ الاعتراف بالإيراد

أ - إيراد توزيعات

- يتم الاعتراف بقائمة الدخل بعائد التوزيعات من الاستثمارات في الأسهم عند صدور الحق في صرف هذه التوزيعات.

ب - إيراد فوائد

- يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالعوائد على الاستثمارات في صورة أدوات دين وعلى الودائع بالبنوك طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعلي المطبق على مدار السنة حتى تاريخ الاستحقاق.

ج - عوائد وثائق الاستثمار

- يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالعائد على وثائق الاستثمار في صناديق أخرى عند صدور الحق لحملة الوثائق في استلام تلك العوائد.

د - ناتج بيع الأوراق المالية

- يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالربح (الخسارة) الناتج عن بيع الأوراق المالية في تاريخ تنفيذ المعاملة بالفرق بين سعر البيع (بعد خصم المصروفات والعمولات) والقيمة الدفترية للورقة المالية. ويتمثل سعر البيع في القيمة العادلة للمقابل الذي تم استلامه أو لا يزال مستحقاً للصندوق في تاريخ تنفيذ المعاملة.

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

١٠-٢ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات بما فيها أتعاب الإدارة ومصروفات الحفظ ومصروفات التشغيل الأخرى على أساس الاستحقاق.

١-٢ وثنائى صندوق الاستثمار القابلة للاسترداد

أحقية الإصدار والاسترداد

يتم إصدار واسترداد وحدة من وثنائى الصندوق أو مضاعفتها عن طريق صانع السوق فقط أو أي جهة أخرى تصرح لها الهيئة لمزاولة نشاط الإصدار والاسترداد ويتم ذلك بواسطة آلية التداول العيني فيما بين صانع السوق والصندوق في كل أيام التداول وبناءً على طلب يقدم من صانع السوق لمدير الاستثمار، ذلك وفقاً لما يلي:

- في حالة زيادة العروض عن الطلبات على وثنائى صندوق المؤشر في السوق الثانوي يقوم صانع السوق بشراء الفائض من الوثائق المعروضة بالسوق الثانوي خلال جلسة التداول طبقاً للقواعد المنظمة لمزاولة نشاط وتعامل صانع السوق الصادرة من البورصة.

- في حالة زيادة الطلبات عن العروض على وثنائى صندوق المؤشر في السوق الثانوي يقوم صانع السوق ببيع الوثائق المطلوبة بالسوق الثانوي خلال جلسة التداول طبقاً للقواعد المنظمة لمزاولة نشاط وتعامل صانع السوق الصادرة من البورصة.

الحد الأدنى والأقصى للإصدار والاسترداد بواسطة صانع السوق

الحد الأدنى هو وحدة وثنائى واحدة مكونة من عدد ٥٠٠٠ وثيقة، ويتم تعامل صانع/ صانعي السوق طوال عمر الصندوق على أساس وحدة وثنائى واحدة أو مضاعفتها.

نظراً للتعاقد مع صانع سوق واحد يجب عدم تجاوز قيمة الوثائق التي يجوز للصندوق إصدارها عن عشرين مثل إجمالي حقوق الملكية والقروض المساندة لصانع الصندوق المتعاقد معه وذلك مع عدم الإخلال بالحد الأقصى للنسبة بين رأسمال الصندوق وحجم الوثائق المصدرة.

قيمة الإصدار والاسترداد

تحديد قيمة إصدار أو استرداد وحدة وثنائى الصندوق عن طريق شركة خدمات إدارة الصندوق على أساس صافي قيمة وحدة الوثائق المعلنة على الموقع الإلكتروني في آخر جلسة ذات يوم تقديم طلب الإصدار/ الاسترداد بواسطة صانع السوق.

كيفية الوفاء بقيمة وحدة/ وحدات الإصدار أو الاسترداد بين صانع السوق ومدير الاستثمار

يجب على كل صانع سوق الوفاء بقيمة الوحدة أو عدد الوحدات المراد إصدارها أو استردادها مستخدماً آلية التداول العيني في استبدال سلة الأسهم المكونة للمؤشر بوحدة وثنائى أو العكس بينه وبين الصندوق ويجب عند استبدال أوراق مالية بوثائق متداولة أو العكس، جبر الفروق بين القيم باستخدام النقود، ويتم نقل ملكية الأوراق المالية فيما بين الصندوق وصانع السوق من خلال شركة الإيداع والقيود المركزي.

٢-١٢ الضرائب

تتضمن ضريبة الدخل التي يتم احتسابها على الأرباح المحققة للصندوق على كل من الضريبة الحالية (المحتسبة طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية) والضريبة المؤجلة ويتم إثبات ضريبة الدخل المستحقة مباشرة بقائمة الدخل.

الضرائب الحالية

- تحسب الضرائب الحالية المستحقة على الصندوق طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات السارية في مصر.
- يتم تكوين مخصص للالتزامات الضريبية عن السنوات السابقة بعد إجراء الدراسة اللازمة وذلك في ضوء المطالبات الضريبية.

الضرائب المؤجلة

- الضريبة المؤجلة هي الضريبة الناشئة عن وجود بعض الفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف السنة المالية التي يتم الاعتراف فيها بقيمة بعض الأصول والالتزامات بين كل من القواعد الضريبية المعمول بها وبين الأسس المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لها. هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المستخدمة والتي يتم بها تحقق أو تسوية القيم الحالية لتلك الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة المستخدمة والسارية في تاريخ إعداد الميزانية.
- ويتم الاعتراف بكافة الالتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة إلا إذا توافر احتمال قوى بإمكانية استخدام تلك الأصول لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية أو وجود دليل آخر مقنع على تحقق أرباح ضريبية كافية في المستقبل.
- ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل ميزانية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات طويلة الأجل.

٢-١٣ التقييم الدوري

احتساب صافي قيمة أصول الصندوق أو صافي قيمة أصول الصندوق الاسترشادية

تقوم شركة خدمات الإدارة باحتساب قيمة الوثيقة على النحو التالي ووفقاً للمعادلة التالية:

- إجمالي القيم التالية.

إجمالي النقدية بخزينة الصندوق والحسابات الجارية وحسابات الودائع بالبنوك.

إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخص السنة السابقة على التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.

يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة بسوق الأوراق المالية كالاتي:

أوراق مالية مقيمة بالبورصة على أساس أسعار الإقفال السارية وقت التقييم. على أنه يجوز لشركة خدمات الإدارة في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن يقيم الأوراق المالية المشار إليها وفقاً للمعالجة المحاسبية التي تتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

٢- ١٤ التقييم الدوري (تابع)

يتم تقييم وثائق الاستثمار في الصناديق الأخرى على أساس آخر قيمة استردادية معلنه.
يتم تقييم الأوراق المالية التي يتم التعامل عليها بالعملة الأجنبية عن طريق استخدام أسعار الصرف المعلنة في السوق عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري.
قيمة أذون الخزانة مقيمة طبقاً لسعر الشراء مضاف إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب على أساس سعر الشراء.
يضاف إليها قيمة باقي عناصر أصول الصندوق مثل المدفوعات المقدمة مخصصاً منها مجمع ما تم استهلاكه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

- يخصم من إجمالي القيم السالفة ما يلي:

إجمالي الالتزامات التي تخص السنة السابقة على التقييم والتي لم يتم خصمها بعد.

حسابات البنوك الدائنة مثل التسهيلات الائتمانية في حالة نشونها.
المخصصات التي يتم تكوينها خلال السنة لمعالجة الالتزامات المحتملة الناتجة عن أحداث ماضية غير محددة التوقيت والمقدار.

نصيب السنة من أتعاب مدير الاستثمار ورسوم حفظ الأوراق المالية وعمولات السمسرة وكذا مصروفات النشر وأتعاب مراقبي الحسابات والمستشار القانوني ومصروفات التأسيس وكذا نصيب السنة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

مصروفات التأسيس وكافة المصروفات الإدارية اللازمة لبدء الصندوق والتي يجب استهلاكها في السنة المالية الأولى وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

الضرائب إن وجدت.

- الناتج الصافي (ناتج المعادلة)

يتم قسمة صافي ناتج البندين السالفين على عدد وثائق الاستثمار القائمة في نهاية كل يوم تداول بما فيه عدد وثائق الاستثمار المخصصة (المجنبة) لشركة بلتون لصندوق استثمار المؤشر.

٢- ١٥ إهلاك واستهلاك الأصول

لا يقوم الصندوق بشراء أصول ذات طبيعة غير نقدية ويتم استهلاك بعض المصروفات المدفوعة مقدماً.

٢- ١٦ التداول على الوثيقة

أحقية تداول الوثائق:

يتم تداول الوثائق المقيدة من قبل المستثمرين المتعاملين على البورصة طوال جلسة التداول وفقاً لقواعد التداول بالبورصة المصرية يحق لصانع/ صانعي السوق أن يكون له تعاملات خاصة على وثائق الصندوق على أن يلتزم بإخطار الهيئة والبورصة أولاً بصافي مركز تعاملاته عقب نهاية كل جلسة تداول وبموعد أقصاه قبل بدء جلسة تداول اليوم التالي.

آلية التداول:

في جميع الأحوال ينطبق على سعر تداول الوثيقة ذات الحدود السعرية التي تنطبق على الأسهم.

٣ - السياسة الاستثمارية للصندوق

يلتزم مدير الاستثمار بالضوابط التالية:

- ألا تقل الوزن النسبي للأسهم المكونة للمؤشر المستهدف (EGX ٣٠) عن ٩٥٪ من الوزن النسبي للأسهم المكونة للمحفظة، مع مراعاة ألا يقل معامل الارتباط بين سعر تداول الوثيقة وقيمة المؤشر عن ٩٥٪.
- الاحتفاظ بقدر من السيولة بحد أقصى ٥٪ من الأموال المستثمرة في الصندوق تستثمر في واحد أو أكثر من المجالات التالية:
 - أ - وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى وبما لا يجاوز ٥٪ من قيمة الصندوق المستثمر فيه على أن يقتصر الاستثمار على وثائق استثمار الصناديق النقدية وصناديق الدخل الثابت.
 - ب - مبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية أو في حسابات ودائع لدى البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري.
 - ج - أذون الخزانة.
 - د - الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية العالية السيولة أو في حقوق الاكتتاب الخاصة بالأسهم العالية للسيولة.

٤ - أتعاب مدير الاستثمار

تقدر أتعاب مدير الاستثمار على أساس ٠,٤٥٪ (أربعة ونصف في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق وتحتسب وتجنب يومياً وتسدد في نهاية كل شهر نظير إدارته لأموال الصندوق على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبي الحسابات في المراجعة الدورية.

٥ - عمولة شركة خدمات الإدارة

تقدر أتعاب شركة خدمات الإدارة على أساس ٠,٠٥٪ (خمس في العشرة الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق وتحتسب وتجنب يومياً وتسدد في نهاية كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبي الحسابات في المراجعة الدورية.

٦ - عمولة حفظ الأوراق المالية

تتقاضى شركة مصر للمقاصة عمولة حفظ مركزي بواقع ٠,٢٥٪ (ربع في الألف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق والمحتفظ بها لديه شاملة كافة الخدمات بما في ذلك خدمات الحيازة تحتسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في نهاية كل شهر.

٧ - مصروفات أخرى

إجمالي الأتعاب الثابتة السنوية التي تتحملها الوثيقة مبلغ ١٧٠ ألف جنيه مصري سنوياً بالإضافة إلى نسبة ٠,٥٠٪ سنوياً بحد أقصى من صافي أصول الصندوق. بالإضافة إلى العمولة المستحقة لأمين الحفظ المشار إليها وكذلك مصاريف البورصة.

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

يملك الصندوق مجموعة متنوعة من الأدوات المالية طبقاً لما تقتضيه سياسة إدارة الاستثمارات الخاصة بالصندوق، وتتضمن محفظة استثمارات الصندوق استثمارات مقيدة في البورصة.

تحتوي أنشطة الصندوق على مخاطر متنوعة تتعلق بالأدوات المالية المملوكة للصندوق والأسواق التي يستثمر فيها. وتتمثل أهم أنواع المخاطر المالية التي يتعرض لها الصندوق في خطر السوق، خطر الائتمان، وخطر السيولة.

يقوم مدير الاستثمار بتحديد أوجه توظيف استثمارات الصندوق وذلك عن طريق توزيع الأصول بالطريقة التي تمكنه من تحقيق أهداف الاستثمار.

أية انحرافات في توظيفات الأصول المستهدفة أو في محفظة الاستثمارات يتم مراقبتها ومتابعتها من قبل مدير الاستثمار.

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها مدير الصندوق لخفض أثر تلك المخاطر:

٨-١ خطر السوق

هي المخاطر المتعلقة بالسوق ككل والتي تنتج عن طبيعة الاستثمار في الأسواق المالية وتغير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية. ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر تتداول وثائقه في البورصة بذات طريقة تداول الأسهم، فهو يتيح للمستثمر سرعة القرار وتعديل نسبة تعرضه للسوق.

أ - خطر العملات الأجنبية

- يمكن للصندوق الاستثمار في أدوات مالية والنخول في صفقات بعملة أخرى بخلاف الجنيه المصري (عملة التعامل)، وبناءً على ذلك فإن الصندوق معرض لخطر العملات الأجنبية والتي قد يكون لها تأثيراً عكسياً على جزء من أصول أو التزامات الصندوق بالعملات الأجنبية.
- يتم معالجة تلك المخاطر عن طريق متابعة مدير الاستثمار المستمرة لأسعار الصرف وكيفية تجنب مخاطرها والاستفادة منها خاصة عند الاستثمار في الأوراق المالية المكونة للمؤشر المقومة بالعملات الأجنبية.
- ولا يوجد في تاريخ الميزانية أصول أو التزامات بالعملات الأجنبية.

ب - خطر سعر الفائدة

- يتمثل خطر سعر الفائدة في التغير في أسعار الفائدة على الأصول والالتزامات المالية للصندوق، وتقوم إدارة الصندوق باستثمار غالبية أموالها في أصول مالية لا يستحق عنها فوائد واستثمار أى زيادة في النقدية وما في حكمها في استثمارات قصيرة الأجل وذلك للحد من تعرض الصندوق لهذا الخطر.
- ولا يوجد لدى الصندوق أصول وإلتزامات جوهرية تتعرض لمخاطر سعر الفائدة

ج - خطر السعر

- يتمثل خطر السعر في تقلب قيمة الاداة المالية كنتيجة لتغير سعر السوق، وذلك سواء كان هذا التغير نتيجة لاستثمارات فردية أو نتيجة تأثير حركة التجارة على الاداة المالية في السوق بصفة عامة.
- وكنتيجة لإثبات معظم استثمارات الصندوق بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة بقائمة الدخل، فإن كل التغيرات في ظروف السوق تؤثر مباشرة على قيمة صافي العائد على الاستثمار.
- يتم إدارة خطر السعر من قبل مدير الاستثمار عن طريق توزيع المحفظة على ثلاثين سهم في قطاعات متنوعة طبقاً للمؤشر الـ EGX ٣٠ حيث إن مدير الاستثمار يكون ملزماً بسياسة استثمارية تحافظ على الاستثمار في محفظة متنوعة من أسهم المؤشر.

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

٨-١ خطر السوق (تابع)

وفيما يلي أثر التغير في السعر على تلك الاستثمارات وعلى أرباح أو خسائر الصندوق:

تتمثل الأصول المعرضة لخطر السعر في محفظة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

الربح أو الخسارة بمقدار + ١٥ %	الربح أو الخسارة بمقدار - ١٥ %	
٣١ مارس ٢٠٢٢		
٦٠٣٦ ٥٦٤	(٦٠٣٦ ٥٦٤)	الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
الربح أو الخسارة بمقدار + ١٥ %	الربح أو الخسارة بمقدار - ١٥ %	
٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
٦٤٠٩ ٥٨٦	(٦٤٠٩ ٥٨٦)	الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

٨-٢ خطر الائتمان

- تعتبر أرصدة الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك وأذون الخزانة والسندات والمبالغ المستحقة على السماسرة من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الأطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق، ويقوم مدير الاستثمار بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدي إلى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى.

- تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الأقصى لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية.

- إن خطر الائتمان الناتج عن عمليات الأوراق المالية المباعة التي لم تحصل قيمتها بعد يعتبر مخففاً نظراً لانخفاض فترة استحقاق تحصيل تلك المبالغ. بالإضافة إلى قيام صندوق ضمان مخاطر التسويات بضمان السداد نيابة عن السماسرة وفي حالة تعثرهم.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم قياس اضمحلال النقدية وما في حكمها على أساس خسائر متوقعة لمدة ١٢ شهراً ويعكس فترة الإستحقاق القصيرة لبند النقدية التعرض لخطر الائتمان. تعتبر الشركة أن هذا التعرض إلى الخطر تنطوي على مخاطر إئتمانية منخفضة بناءً على التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة

- تتمثل قيمة الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية فيما يلي :

٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٤٦٣ ٠٤٩	٥٨٠ ٢٤٦	نقدية بالبنوك - حسابات جارية
٦ ١٧٨	٢٠٦ ١٩٥	إيرادات مستحقة

يقوم مدير الاستثمار بالحد من المخاطر الناتجة من تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان عن الأرصدة البنكية عن طريق فتح حسابات في بنوك حسنة السمعة، ١٠٠٪ من الأرصدة البنكية تمثل أرصدة مودعة لدى بنوك محلية في جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول يمكن تقييم جودة ائتمان الأصول المالية والتي لا تعتبر مستحقة أو متدنية القيمة بالرجوع إلى المعلومات التاريخية، يتم إدارة مخاطر الائتمان من الأرصدة والودائع لدى البنوك من قبل مدير الاستثمار وفقاً لنشرة الاكتتاب. ويوضح الجدول التالي التصنيفات الائتمانية الخارجية للبنوك:

٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٤٦٣ ٠٤٩	٥٨٠ ٢٤٦	BB
٤٦٣ ٠٤٩	٥٨٠ ٢٤٦	

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

٣-٨ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي تؤثر على قدرة الصندوق علي سداد جزء من أو كل التزاماته أو مواجهة سداد استردادات وثائق صناديق الاستثمار، وطبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر إلي الحد الأدنى.

يوضح الجدول التالي مواعيد استحقاق الالتزامات المالية الغير مخصصة للصندوق كما في نهاية السنة بناء علي تواريخ المدفوعات التعاقدية وأسعار الفوائد الحالية في السوق:

٣١ مارس ٢٠٢٢	أقل من سنة	من سنة حتى سنتين	من سنتين حتى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
إجمالي الالتزامات	٢٦١ ٨٥٨	--	--	--	٢٦١ ٨٥٨
صافي أصول الصندوق					
العائدة لحاملي الوثائق					
القابلة للاسترداد	٣٤ ٤٨٦ ١٣٠	--	--	٥ ٩٦٥ ٠٠٠	٤٠ ٤٥١ ١٣٠
الإجمالي	٣٤ ٧٤٧ ٩٨٨	--	--	٥ ٩٦٥ ٠٠٠	٤٠ ٧١٢ ٩٨٨
٣١ ديسمبر ٢٠٢١					
إجمالي الالتزامات	٣٢٥ ٤٨٧	--	--	--	٣٢٥ ٤٨٧
صافي أصول الصندوق					
العائدة لحاملي الوثائق					
القابلة للاسترداد	٣٦ ٨٢١ ٥٢٦	--	--	٦ ٣٧٠ ٠٠٠	٤٣ ١٩١ ٥٢٦
الإجمالي	٣٧ ١٤٧ ٠١٣	--	--	٦ ٣٧٠ ٠٠٠	٤٣ ٥١٧ ٠١٣

أ - مخاطر سيولة مكونات المحفظة

هي مخاطر عدم تمكن الصندوق من تسيل أي من استثمارته نتيجة لعدم وجود طلب على الأصل المراد تسيله. وتعتبر مخاطر السيولة محدودة في صناديق المؤشرات حيث إن الظروف الواجب فيها تسيل الأسهم المكونة لمحفظة الصندوق غير متكررة والاستردادات تكون في صورة عينية من خلال صانع/ صانعي السوق، كما إن مكونات المؤشر المستهدف EGX ٣٠ تتميز بسيولة عالية.

ب - مخاطر سيولة الوثيقة

تعرف هذه المخاطر بعدم تمكن المستثمر في وثيقة الصندوق من بيع بعض أو كل الوثائق في الوقت الذي يحتاج فيه إلي النقدية نتيجة لعدم وجود طلب على الوثيقة، وسيتم الحد من هذه المخاطر من قبل صانع/ صانعي السوق والذي يتمحور دورهم حول الالتزام بتوفير السيولة الدائمة على وثائق الصندوق المتداولة وما اجازته اللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها وكذا الضوابط الصادرة من البورصة والمعتمدة من الهيئة لنشاط صانع السوق من التزامات وآليات تمكنه من ضمان توفير تلك السيولة.

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

٨-٤ خطر المعلومات

تتمثل هذه المخاطر في عدم معرفة المعلومات الكاملة عن الشركات المستثمر في أسهمها، إما لعدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية بسبب عوامل غير معروفة مما قد يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية تزيد نسبة المخاطر. ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر يتبع مؤشر الـ EGX ٣٠ فسيتم الحد من هذا الخطر من خلال معايير اختيار الأسهم المكونة للمؤشر التي تستبعد الشركات التي لا تلتزم بقواعد الإفصاح المنصوص عليها في قواعد قيد وشطب الأسهم بالبورصة المصرية.

٨-٥ خطر إلتحاق المؤشر

هي المخاطر المتعلقة بالالتزام مدير الاستثمار بإلتحاق الاسهم التي يتألف منها مؤشر الـ EGX ٣٠ من أنواع ونسب الاستثمار، مما يعني أن مدير الاستثمار ليس له الحق في إدارة أموال الصندوق بطريقة تمكنه من اتخاذ قرار بيع الأسهم بناءً على تقييمه وتحليله لأداء هذه الأسهم حتى يتم استبعادها من المؤشر أولاً. ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق تداول وثائقه في البورصة، فهو يتيح للمستثمر سرعة القرار من خلال جلسة التداول في البورصة وتعديل نسبة تعرضه للسوق.

٨-٦ خطر خطأ التتبع

هي المخاطر المتعلقة بعدم تطابق عائد الصندوق مع عائد المؤشر نظراً لتكبد الصندوق عدة مصروفات منها المصروفات الإدارية وعمولات السمسرة التي لا يتضمنها حساب عائد المؤشر. وطبقاً للسياسة الاستثمارية للصندوق يلتزم مدير الاستثمار بالأقل معامل الارتباط بين سعر الوثيقة وقيمة المؤشر عن ٩٥٪، مما يحد من مخاطر خطأ التتبع.

٨-٧ خطر التركيز

هي المخاطر المتعلقة بتركز استثمارات الصندوق في سهم معين، ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر يطبق سياسة استثمارية تحافظ على الاستثمار في محفظة مكونة من أسهم المؤشر البالغة ٣٠ سهم، فإن مدير الاستثمار يكون ملزماً بالنسب الاستثمارية التي يتبعها المؤشر المستهدف بالاستثمار. والجدير بالذكر أن معايير مؤشر الـ EGX ٣٠ تحدت لتتفادي التركيز على قطاع بعينه ومن ثم فهو يوفر تمثيل جيد لمختلف القطاعات العاملة داخل الاقتصاد المصري.

٨-٨ خطر اختلاف سعر الوثيقة المتداول عن القيمة الصافية للوثيقة

هي المخاطر المتعلقة بوجود فرق بين سعر الوثيقة المتداولة في البورصة والقيمة الصافية لوثيقة استثمار الصندوق وهو الأمر الذي يحدث على المدى القصير في ذات جلسة التداول والذي يعرف بفرصة المراجعة (Arbitrage). ويتم تجنب هذه المخاطر من قبل صانع السوق الذي يقوم بإزالة هذا التفارق في الأسعار عن طريق الاستفادة من فرصة المراجعة القائمة (إن وجدت).

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

٨-٩ مخاطر وقف أحد الأوراق المالية المكونة للمؤشر

في حالة الوقف المؤقت لأحد الأوراق المالية المكونة للمؤشر

يجوز لصانع السوق بعد موافقة مدير الاستثمار الوفاء بقيمة هذه الورقة المالية في شكل نقدي بما لا يخل بنسبة الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق من الأوراق المالية المكونة للمؤشر، وكذلك بما لا يخل معامل الارتباط بين سعر الوثيقة وقيمة المؤشر الواردة بالاجراءات التنفيذية لنشاط صناديق المؤشرات المتداولة المعدة من البورصة والمعتمدة من الهيئة.

في حالة إيقاف التعامل على واحدة أو أكثر من الأوراق المالية ذات الوزن النسبي المؤثر المكونة للمؤشر أو عدم توافر عروض أو طلبات عليها

يجوز صدور إعفاء مؤقت من البورصة لصانع السوق خلال جلسة التداول طبقاً للحالات المشار إليها بالمادة (٤) من قرار البورصة رقم (١٣٣) وفي هذه الحالة يجب على مدير الاستثمار أو صانع السوق الإفصاح الفوري للمتفاعدين عن الموقف والظروف الاستثنائية التي استلزمته.

٨-١٠ أسس قياس القيمة العادلة

يوضح الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للأصول المالية:

الصندوق	تاريخ التقييم	الإجمالي	المستوي الأول	المستوي الثاني	المستوي الثالث
			في الأسواق النشطة	الجوهرية القابلة للملاحظة	المدخلات الجوهرية الغير قابلة للملاحظة
			المستوي الأول	المستوي الثاني	المستوي الثالث
٣١ مارس ٢٠٢٢					
أصول مالية بالقيمة العادلة من					
خلال الأرباح والخسائر	٣١ مارس ٢٠٢٢	٤٠ ٢٤٣ ٧٦١	٤٠ ٢٤٣ ٧٦١	--	--
٣١ ديسمبر ٢٠٢١					
أصول مالية بالقيمة العادلة من					
خلال الأرباح والخسائر	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٤٢ ٧٣٠ ٥٧٢	٤٢ ٧٣٠ ٥٧٢	--	--

يبين الجدول التالي مقارنة بين القيم الدفترية والقيم العادلة للأصول والالتزامات المالية للشركة المدرجة في القوائم المالية:

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
	٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
نقدية بالبنوك	٤٦٣ ٠٤٩	٥٨٠ ٢٤٦
أرصدة مدينة أخرى	٦ ١٧٨	٢٠٦ ١٩٥
أرصدة دائنة أخرى	٢٦١ ٨٥٨	٣٢٥ ٤٨٧

إن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية يتم إدراجها بالمبلغ الذي يتم من خلاله مبادلة الإدارة المالية في معاملة حالية بين الطرفين راغبين في المعاملة بدلاً من معاملة بيع جبرية أو تصفية تستخدم الفرق والافتراضات التالية في تقدير القيم العادلة إن الأرصدة البنكية والأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة جميعها تقارب بشكل كبير قيمتها الدفترية بسبب الاستحقاقات قصيرة الأجل لهذه الأدوات. يتم تسجيل القيمة العادلة للأسهم بالقيمة السوقية حيث يتوافر لها أسعار سوقية مدرجة.

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٩ - إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم

٣١ مارس ٢٠٢٢

اسم الشركة / البنك المستثمر فيه	القيمة السوقية للأسهم التي يمتلكها الصندوق جنيته مصري	نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي الاستثمارات في السهم %	نسبة القيمة السوقية إلى صافي أصول الصندوق %	نسبة استثمارات الصندوق في رأس مال الشركة / البنك %
قطاع البنوك				
البنك التجاري الدولي	١٣ ٥٦١ ٢٤٥		٣٣,٥٣	٠,٠١
بنك التعمير و الإسكان	٦٥٢ ٦٨٥		١,٦١	٠,٠١
بنك كريدى اجريكول مصر	٧٢٥ ٤٩٢		١,٧٩	٠,٠١
	١٤ ٩٣٩ ٤٢٢	٣٧,١٢	٣٦,٩٣	
قطاع الموارد الأساسية				
ابوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية	٢ ٣١٠ ٣٧٣		٥,٧١	٠,٠١
مصر لإنتاج الأسمدة	١ ٠٢٠ ٠٧٩		٢,٥٢	٠,٠٠٥
سيدي كرير للبتر وكيمائيات	٥٢٤ ٥٦٣		١,٣٠	٠,٠١
حديد عز	٥٣٠ ٧٤٩		١,٣١	٠,٠١
	٤ ٣٨٥ ٧٦٤	١٠,٩٠	١٠,٨٤	
قطاع طاقة و خدمات مساعدة				
الاسكندرية للزيوت	٥٦٩ ٧٩٦		١,٥١	٠,٢١
	٥٦٩ ٧٩٦	١,٤٢	١,٥١	
قطاع موزعون وتجارة تجزئة				
ام ام جروب للصناعة والتجارة العالمية	١٧٦ ٧٩٧		٠,٥٥	٠,٠٠٣
	١٧٦ ٧٩٧	٠,٤٤	٠,٥٥	
قطاع أغذية ومشروبات و تبغ				
الشرقية - إيسترن كومبانى	٢ ٢٦٨ ٢٨١		٥,٧١	٠,٠١
	٢ ٢٦٨ ٢٨١	٥,٦٤	٥,٧١	
قطاع العقارات				
مجموعة طلعت مصطفى القابضة	١ ٥٤٧ ٥٥٨		٣,٨٣	٠,٠١
بالم هيلز للتعمير	٣٧٣ ٣٤١		٠,٩٢	٠,٠١
مدينة نصر للإسكان والتعمير	٣٦٧ ٧٦٠		٠,٩١	٠,٠١
اوراسكوم للتعمير مصر	٢١٨ ٥٧٦		٠,٥٤	٠,٠٠٣
مصر الجديدة للإسكان والتعمير	٤٢٦ ٠١٠		١,٠٥	٠,٠٠
	٢ ٩٣٣ ٢٤٥	٧,٢٩	٧,٢٥	
قطاع اتصالات و اعلام و تكنولوجيا المعلومات				
المصرية للاتصالات	١ ١٧٧ ٧٧٧		٢,٩١	٠,٠٠٤
اي فاينانس للإستثمارات المالية و الرقمية	١ ٤٦٣ ٧٣٢		٣,٦٢	٠,٠٠٤
فورى لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية	٢ ٤٦٥ ٠٨٣		٦,٠٩	٠,٠١
	٥ ١٠٦ ٥٩٢	١٢,٦٩	١٢,٦٢	
قطاع منسوجات و سلع معمرة				
النساجون الشرقيون للسجاد	٤١٠ ١٠٣		١,٢١	٠,٠١
	٤١٠ ١٠٣	١,٠٢	١,٢١	
قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات				
السويدي اليكترويك	١ ١٢٨ ٩٢٧		٢,٧٩	٠,٠١
جي بي اوتو	٣٤٦ ٢٠٠		٠,٨٦	٠,٠١
	١ ٤٧٥ ١٢٧	٣,٦٧	٣,٦٥	
قطاع خدمات مالية غير مصرفية				
المجموعة المالية هيرمس القابضة	٢ ١١١ ١٢٨		٥,٢٢	٠,٠١
القابضة المصرية الكويتية	٢ ٩١٦ ٧٥٠		٧,٢١	٠,٠٢
القلعة للاستشارات المالية	٣٢٣ ٧٣٢		٠,٨٠	٠,٠٢
	٥ ٣٥١ ٦١٠	١٣,١٤	١٣,٢٣	

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

قطاع خدمات تعليمية			
٠,٠١	١,٤٣		٥٧٧ ٣٨٧
	١,٤٣	١,٤٣	٥٧٧ ٣٨٧
القاهرة للإستثمار والتنمية العقارية			
٠,٠٠	١,٠٩		٤٤٠ ٣٣٦
	١,٠٩	١,٠٩	٤٤٠ ٣٣٦
قطاع مقاولات وإنشاءات هندسية			
اوراسكوم كونستراكشون بى ال سي			
٠,٠١	١,٠١		٤٠٧ ٦٠٩
	٠,٥٤		٢١٨ ٢٢٧
٠,٠١	٢,٤٣		٩٨٣ ٤٦٥
	٣,٩٨	٤,٠٠	١ ٦٠٩ ٣٠١
	١٠٠	%١٠٠	٤٠ ٢٤٣ ٧٦١
			الإجمالي

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٩ - إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر – أسهم (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

اسم الشركة / البنك المستثمر فيه	القيمة السوقية للأسهم التي يمتلكها الصندوق جنيه مصرى	نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي الاستثمارات في السهم %	نسبة القيمة السوقية إلى صافي أصول الصندوق %	نسبة استثمارات الصندوق في رأس مال الشركة / البنك %
قطاع البنوك				
البنك التجارى الدولى	١٦ ٥٠٩ ٣٥٢		٣٨,٢٢	٠,٠٢
بنك كريدى اجريكول مصر	٨٦٨ ٢٢٤		٢,٠١	٠,٠١
	١٧ ٣٧٧ ٥٧٦	٤٠,٦٧	٤٠,٢٣	
قطاع الموارد الأساسية				
ابوقير للاسمدة والصناعات الكيماوية	١ ٦٨٤ ٢٢٤		٣,٩٠	٠,٠١
مصر لإنتاج الأسمدة	١ ٠٧٤ ٨٢٧		٢,٤٩	٠,٠٠٥
سيدي كريس للبتروكيماويات	٤٩٧ ٦٧٦		١,١٥	٠,٠١
حديد عز	٥٨٤ ٤٦٠		١,٣٥	٠,٠١
	٣ ٨٤١ ١٨٧	٨,٩٩	٨,٨٩	
قطاع طاقة و خدمات مساعدة				
الاسكندرية للزيوت	٥٣٥ ٧٢٩		١,٢٤	٠,٢٠
	٥٣٥ ٧٢٩	١,٢٥	١,٢٤	
قطاع موزعون وتجارة تجزئة				
ام ام جروب للصناعة والتجارة العالمية	٣١٩ ١٥٨		٠,٧٤	٠,٠٠٥
	٣١٩ ١٥٨	٠,٧٥	٠,٧٤	
قطاع أغذية ومشروبات و تبغ				
الشرقية - إيسترن كومبانى	٢ ١٣٢ ٥٧٢		٤,٩٤	
	٢ ١٣٢ ٥٧٢	٤,٩٩	٤,٩٤	٠,٠١
قطاع العقارات				
مجموعة طلعت مصطفى القابضة	٢ ٠٣١ ٤٨٠		٤,٧٠	٠,٠١
بالم هيلز للتعمير	٥٨١ ٧٥٥		١,٣٥	٠,٠١
مدينة نصر للإسكان والتعمير	٥٩٠ ٢١٢		١,٣٧	٠,٠١
أوراسكوم للتنمية مصر	٣٢٩ ٥٠٨		٠,٧٦	٠,٠٠٥
مصر الجديدة للإسكان والتعمير	٥١٨ ٢٢٠		١,٢٠	٠,٠١
	٤ ٠٥١ ١٧٥	٩,٤٨	٩,٣٨	
قطاع اتصالات و اعلام و تكنولوجيا				
المعلومات				
المصرية للاتصالات	١ ١٩١ ٦٢٦		٢,٧٦	٠,٠٠٤
راية القابضة	١٨٧ ٠٥٦		٠,٤٣	٠,٠٠٤
فورى لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات	٢ ٤٣٧ ٣٧٢		٥,٦٤	٠,٠١
الالكترونية				
	٣ ٨١٦ ٠٥٤	٨,٩٣	٨,٨٤	
قطاع منسوجات و سلع معمرة				
النساجون الشرقيون للسجاد	٥٠٥ ٩٠٦		١,١٧	٠,٠١
	٥٠٥ ٩٠٦	١,١٨	١,١٧	
قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات				
السويدي اليكترويك	١ ٤١٧ ٦٨٣		٣,٢٨	٠,٠١
جي بي اوتو	٤٣٢ ٩٧٥		١,٠٠	٠,٠١
	١ ٨٥٠ ٦٥٨	٤,٣٣	٤,٢٨	
قطاع خدمات مالية غير مصرفية				
المجموعة المالية هيرمس القابضة	١ ٩٢٧ ١٥٤		٤,٤٦	٠,٠١
القابضة المصرية الكويتية	٢ ٥٨٣ ٢٠٥		٥,٩٨	٠,٠٢
القلعة للاستشارات المالية	٣٠٥ ٤٦٨		٠,٧١	٠,٠٢
جدوى للتنمية الصناعية	١١٤ ٦٢١		٠,٢٧	٠,٠١
بايونيرز بروبرتيز للتنمية العمرانية	٢٨٧ ٨٩٩		٠,٦٧	٠,٠٠١
	٥ ٢١٨ ٣٤٧	١٢,٢١	١٢,٠٨	

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٠,٠١	١,٨٧		٨٠٧ ٤٤١	قطاع خدمات تعليمية القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية
	١,٨٧	١,٨٩	٨٠٧ ٤٤١	
٠,٠١	٠,٣٠		١٢٩ ٦٧٨	قطاع سياحة وترفيه المصرية للمنتجات
	٠,٣٠	٠,٣٠	١٢٩ ٦٧٨	
٠,٠٢	١,٦٤		٧٠٩ ٤٩٥	قطاع رعاية صحية وادوية ابن سنا فارما
	٠,٥٧		٢٤٥ ٠٨٦	
٠,٠١	٠,٤١		١٧٧ ٧٢٨	العاشر من رمضان للصناعات الدوائية
٠,٠١	٢,٣٤		١ ٠١٢ ٧٨٢	سييد ميديكال
	٤,٩٧	٥,٠٢	٢ ١٤٥ ٠٩١	شركة مستشفى كليوباترا
	١٠٠	%١٠٠	٤٢ ٧٣٠ ٥٧٢	الإجمالي

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٠ - نقدية بالبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
٥٨٠.٢٤٦	٤٦٣.٠٤٩	حسابات جارية – عملة محلية
٥٨٠.٢٤٦	٤٦٣.٠٤٩	الإجمالي
١,٣٤%	١,١٤%	النسبة إلى صافي أصول الصندوق

١١ - أرصدة مدينة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
٢٠٦.١٩٥	٦.١٧٨	إيرادات مستحقة
٢٠٦.١٩٥	٦.١٧٨	الإجمالي

١٢ - أرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
٨٥.٠٠٠	٥٧.٥٠٠	أتعاب مهنية مستحقة
٩٠.٠٠٠	٩٧.٥٠٠	مكافأة أعضاء مجلس إدارة شركة صناديق المؤشرات المستحقة (إيضاح ١٧)
١٧.٣١٠	٢٠.٠٦١	أتعاب المستشار القانوني المستحقة
١.٧٨٨	١.٦٨٩	عمولة شركة خدمات الإدارة المستحقة (إيضاح ١٧)
١٦.٠٩٣	١٥.٢٠١	أتعاب مدير الاستثمار المستحقة (إيضاح ١٧)
١.٩٧٤	١.٦٥٩	مستحقات أمين الحفظ
١٠.٣١٠	٣.٠٩	ضرائب مستحقة
١٠٣.٠١٢	٦٧.٩٣٩	مصرفات الهيئة العامة للرقابة المالية و أخرى
٣٢٥.٤٨٧	٢٦١.٨٥٨	الإجمالي

١٣ - رأس المال

بلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ وقدره ٢٠ مليون جنيه مصري، ورأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٥ مليون جنيه مصري موزعة على ٥٠٠,٠٠٠ سهم، القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه مصري، وفيما يلي هيكل المساهمين.

المساهمون	نسبة المساهمة %	عدد الأسهم	القيمة المدفوعة
بلتون المالية القابضة "ش.م.م"	٨٠%	٤٠٠.٠٠٠	٤.٠٠٠.٠٠٠
بلتون القابضة للاستثمارات "ش.م.م"	١٠%	٥٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
بلتون لترويج وتغطية الاكتتاب "ش.م.م"	١٠%	٥٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
	١٠٠%	٥٠٠.٠٠٠	٥.٠٠٠.٠٠٠

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٤ - حقوق الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
٤٠ ٧٥٦ ١٩٨	٤٣ ١٩١ ٥٢٦	صافى أصول الصندوق العائدة لحاملى الوثائق القابلة للاسترداد في أول الفترة
١٨٤ ٦٢٠	---	المحصل من إصدار وثائق الاستثمار خلال الفترة
(١ ٥٢٨ ٢٧١)	---	المدفوع في استرداد وثائق الاستثمار خلال الفترة
٣٩ ٤١٢ ٥٤٧	٤٣ ١٩١ ٥٢٦	صافى الزيادة الناتجة من معاملات التداول
٣ ٧٧٨ ٩٧٩	(٢ ٧٤٠ ٣٩٦)	صافى (خسائر) ارباح الفترة
٤٣ ١٩١ ٥٢٦	٤٠ ٤٥١ ١٣٠	صافى أصول الصندوق العائدة لحاملى الوثائق القابلة للاسترداد في نهاية الفترة
٣ ٣٩٠ ٠٠٠	٣ ٣٩٠ ٠٠٠	عدد الوثائق القائمة
١٢,٧٤	١١,٩٣	القيمة الاستردادية للوثيقة

١٥ - نصيب الوثيقة في صافى خسائر الفترة

الفترة المالية المنتهية في		
٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
(١ ٤٤٦ ١٥٠)	(٢ ٧٤٠ ٣٩٦)	صافى خسائر الفترة
٣ ٤٩٠ ٠٠٠	٣ ٣٩٠ ٠٠٠	يقسم على :
(٠,٤١)	(٠,٨١)	عدد الوثائق القائمة
		نصيب الوثيقة في الخسائر

١٦ - مصروفات إدارية وعمومية

الفترة المالية المنتهية في		
٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	
٢٧ ٥٠٠	٢٧ ٥٠٠	أتعاب مهنية
٢ ٧٥٠	٢ ٧٥٠	أتعاب قانونية
١٢ ٦٩٢	١٨ ٣٨٣	رسوم البورصة المصرية
٧ ٥٠٠	٧ ٥٠٠	أتعاب أعضاء مجلس الإدارة
٢ ٥٠٠	٥ ٠٠٠	مصروفات الهيئة العامة للرقابة المالية
١٧ ٦٢٥	١٦ ٠٧٤	مصروفات أخرى
٧٠ ٥٦٧	٧٧ ٢٠٧	

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٧ - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تقتضى طبيعة النشاط أن يتعامل الصندوق خلال السنة مع شركة صناديق المؤشرات (مؤسس الصندوق) وشركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار (مدير الاستثمار) والشركة الإلكترونية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (شركة خدمات الإدارة) ويتعامل الصندوق مع الأطراف ذات العلاقة بنفس أسس التعامل مع الغير. وفيما يلي أهم الأرصدة والمعاملات خلال الفترة المالية:

المركز المالي

طبيعة المعاملة	الطرف ذو العلاقة	٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
أتعاب مدير استثمار المستحقة	شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار	١٥ ٢٠١	١٦ ٠٩٣
	الشركة الدولية لخدمات الإدارة في		
عمولة شركة خدمات الإدارة المستحقة	مجال صناديق الاستثمار	١ ٦٨٩	١ ٧٨٨
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة المستحقة	شركة صناديق المؤشرات	٩٧ ٥٠٠	٩٠ ٠٠٠

قائمة الدخل

طبيعة المعاملة	الطرف ذو العلاقة	٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢١
أتعاب مدير الاستثمار	شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار	٤٥ ٧٥١	٤٣ ١١٧
	الشركة الدولية لخدمات الإدارة في		
عمولة شركة خدمات الإدارة	مجال صناديق الاستثمار	٥ ٠٨٣	٤ ٧٣٥
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	شركة صناديق المؤشرات	٧ ٥٠٠	٧ ٥٠٠

بلغ عدد وثائق الاستثمار التي تمتلكها شركة صناديق المؤشرات (مؤسس الصندوق) في ٣١ مارس ٢٠٢٢ عدد ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة بقيمة اسمية ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري، وقد بلغت قيمتها الاستردادية مبلغ ٥ ٩٦٥ ٠٠٠ جنيه مصري (مقابل مبلغ ٦ ٣٧٠ ٠٠٠ جنيه مصري ٣١ ديسمبر ٢٠٢١).

١٨ - أحداث هامة

- تعرضت معظم دول العالم بما فيها جمهورية مصر العربية لإنتشار فيروس كورونا مما كان له تأثيراً ملموساً على القطاعات الاقتصادية بوجه عام ، من المحتمل بدرجة كبيرة أن يؤدي إلي انخفاض ملموس في الأنشطة الاقتصادية خلال الفترات القادمة. وبالتالي فإنه من المحتمل أن يكون للأحداث المشار إليها تأثير جوهري على عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذا نتائج الأعمال خلال الفترات القادمة، ويتعذر في الوقت الراهن تحديد حجم هذا التأثير على الأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية الحالية للشركة ، حيث يعتمد حجم تأثير الأحداث المشار إليها على المدى المتوقع والسنة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء هذه الأحداث وما يترتب عليها من آثار.
- بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٧ صدر كتاب دورى رقم (١) عن الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن تطبيق أحكام قانون الضريبة على الدخل وأثرها على صناديق الاستثمار المنشأ وفقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، والذي يتضمن إن لسلامة حساب صافي قيمة أصول الصندوق ونصيب الوثيقة من صافي هذه القيمة إعتباراً من يوم ١٧ مايو ٢٠١٧ كتاريخ محدد لانتهاء فترة وقف العمل بالضريبة المنصوص عليها في القانون السارى حالياً ، يجب الالتزام بحساب مخصص للضريبة على الأرباح الرأسمالية على ناتج تعاملات صناديق الاستثمار.
- بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٧ قرر مجلس النواب باستمرار وقف العمل بالأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة من التعامل عن الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة ٣ أعوام. ولا يجوز تحصيل الضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه إلا ابتداءً من ١٧ مايو ٢٠٢٠ ، ويسقط أى حق للدولة في الضريبة المذكورة وتحصيلها قبل هذا التاريخ.

تفرض ضريبة الدمغة على إجمالى عمليات شراء الأوراق المالية أو بيعها بجميع أنواعها سواء كانت هذه الأوراق مصرية أو أجنبية ، مقيدة بسوق الأوراق المالية أو غير مقيدة بها وذلك دون خصم أى تكاليف .

ويتحمل عبء هذه الضريبة كل من البائع والمشتري ، على النحو التالي :

١,٢٥ فى الألف يتحملها المشتري و ١,٢٥ فى الألف يتحملها البائع من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى ٣١ مايو ٢٠١٨ .

١,٥٠ فى الألف يتحملها المشتري و ١,٥٠ فى الألف يتحملها البائع من ١ يونيو ٢٠١٨ وحتى ٣١ مايو ٢٠١٩ .

١,٧٥ فى الألف يتحملها المشتري و ١,٧٥ فى الألف يتحملها البائع من ١ يونيو ٢٠١٩ .

١٩- إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية:

- قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٩.
- هذا وبتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بيان بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ نظرًا للظروف الحالية التي تمر بها البلاد من تفشي فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به. و تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية عام ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠ مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي في قوائمها الدورية خلال ٢٠٢٠ عن هذه الحقيقة وإثارها المحاسبية ان وجدت
- هذا وبتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة أرقام (٤٧) – الأدوات المالية و(٤٨) – الإيراد من العقود مع العملاء و(٤٩) ، عقود التأجير وذلك للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١ .
- بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بياناً يقضى بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار (٤٧) الأدوات المالية بالقوائم المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية في نهاية عام ٢٠٢١ ، هذا وقد اجتمعت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود ووافقت على أن يتم إدراج الأثر المحاسبي المجمع بالكامل لتطبيق المعيار رقم (٤٧) الأدوات المالية بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مع إلتزام الشركات بالإفصاح الكافي عن ذلك.